

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية

سعد محمد مارق

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة

جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٢/٣/١٤٢٨هـ وقبل للنشر في ٢/٦/١٤٢٨هـ)

المستخلص. يهدف هذا البحث إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية. والتقارير السنوية لعام ٢٠٠٥م لـ ٥٢ شركة مساهمة سعودية تمت دراستها، تم استخدام نظرية "أصحاب المصالح" (Stakeholders) كإطار نظري للبحث. قائمة الإفصاح التي استخدمت لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية مكونة من ٦٠ عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري.

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي حيث يعتمد على البحوث الحالية في مجال الإفصاح الاختياري، والمنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية. تم تقسيم البحث إلى أربعة أقسام، القسم الأول منهجية وإطار البحث والذي تضمن المقدمة، وأهمية البحث، وأهدافه، ومنهجية البحث. القسم الثاني يتناول الدراسات السابقة. والقسم الثالث يوضح مفهوم الإفصاح الاختياري، وأهميته، وتنظيم الإفصاح في السعودية. والقسم الرابع يركز على الدراسة التطبيقية. أما القسم الخامس فيعرض نتائج وتوصيات البحث.

نتائج البحث توضح أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري. كما أن المؤشرات الموضحة في الجدولين ٥ و ٦ تعطي دلالة جيدة أولاً على حجم الإفصاح الاختياري في القوائم المالية، وثانياً يكشف التحليل عن رغبة الشركات المساهمة السعودية في الاهتمام بالإفصاح الاختياري وبالتالي تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح السعودي. المعلومات التاريخية عن الشركة، وأهداف الشركة سواء أهداف عامة، أو مالية، أو تسويقية بالإضافة إلى مهام لجنة المراجعة، وعدد أعضائها من البنود الأكثر إفصاحاً على مستوى الشركات. النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف، وخاصة المستثمرين. ومن أمثلتها الأهداف التسويقية، والأهداف المالية، للمنشأة ومعدلات الربحية والسيولة.

القسم الأول

منهجية وإطار البحث

١-١ مقدمة

شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال العشر السنوات الماضية مجموعة من الأحداث الهامة انعكست بدورها على مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. فبدأت الدولة في البرنامج الفعلي لخصخصة القطاعات التي كانت تمتلك وتدار من قبل الدولة مثل الاتصالات والكهرباء، كما أصدرت السعودية ولأول مرة في تاريخها قانون يسمح للشركات والأفراد الأجانب بالاستثمار في المملكة، وأنشأت هيئة متخصصة لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وشهدت السعودية منذ بداية عام ٢٠٠٣م تغير كبير في أسعار النفط، انعكس بشكل ملحوظ على ميزانية الدولة وكذلك على الأفراد. صاحب هذه الفترة وما قبلها قيام المملكة بإصدار نظام المحاسبين القانونيين، والذي نص على إنشاء هيئة

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ١٣٣

تهتم بتنظيم وتطوير مهنة المراجعة في المملكة. كما تم في عام ١٤٢٣ هـ إنشاء هيئة تشرف وتراقب سوق المال السعودي (Capital Market Authority).

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن النشرات الإحصائية التي تصدرها البنوك السعودية، وخاصة بنك الرياض وبنك سامبا توضح أن سوق الأسهم السعودي شهد خلال تلك الفترة قفزات كبيرة في إعداد العمليات المنفذة وقيمة الأسهم المتداولة، فكان عدد الأسهم المتداولة عام ١٩٩٥م (١١٧) مليون سهم، أما عام ٢٠٠٥م فوصلت إلى ما يقارب ١٣ مليار سهم، أما قيمة الأسهم المتداولة فكانت عام ١٩٩٥م (٢٣٣) مليون ريال فيما وصلت عام ٢٠٠٥م إلى ٤,١ ترليون ريال وكانت القيمة السوقية للشركات السعودية في عام ١٩٩٥م (١٥٣) مليون ريال، بينما في عام ٢٠٠٥م (٢,٥) ترليون. عدد المستثمرين في سوق الأسهم كان لا يتجاوز ٤٥ ألف عام ١٩٩٥م قفز الرقم إلى ما يقارب ٣,٥ مليون بنهاية ٢٠٠٥م. وخلال عام ٢٠٠٦م صدر عدد من القرارات التي أثرت على السوق المالية بشكل إيجابي، ومنها السماح للأجانب بالاستثمار مباشرة في أسهم الشركات السعودية المساهمة، وتجزئة سعر السهم لتصبح قيمته عشرة ريالات بدلا من خمسين ريالاً. كما أن سوق المال السعودي مقبل على توسع كبير فيما يتعلق بعدد الشركات التي سيتم تداول أسهمها في السوق.

وفقا لفيرث (Firth, 1979) فإن مثل هذه التطورات في أية سوق في العالم لها انعكاسات وتأثيرات على نوع وكمية المعلومات التي تحويها التقارير المالية للشركات، ومنها التغيير في نوعية وعدد الأطراف التي لها علاقة بأعمال الشركات وهم من يسمون بـ"أصحاب المصالح" أو "ذوي العلاقة" (Stakeholders). وأصبحت تلك الشركات تحت ضغوط كبيرة من قبل تلك الأطراف بضرورة زيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحويها تقاريرها السنوية وخاصة ما يسمى الإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure). وبالتالي

أصبح هناك حاجة ماسة للشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات. كما أن الشفافية في الإفصاح أصبحت كذلك من العناصر الأساسية ومكونا أساسيا من مكونات ما يسمى حوكمة الشركات (Corporate Governance).

الانهيارات التي تعرضت لها الشركات الكبرى مثل إنرون وورلدكوم وغيرها أوضحت مدى الحاجة الماسة للإفصاح كعنصر من عناصر الرقابة على أعمال المنشأة من الأطراف الخارجية. إضافة إلى أن الأزمة المالية التي حدثت في آسيا عام ١٩٩٨م أوضحت مدى أهمية الإفصاح في المعلومات، حيث اتضح أن من أهم العوامل التي ساهمت في تلك الأزمة هو عدم الشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات (Mitton, 2002). وبالتالي أصبح من المنفق عليه أنه كلما زاد مستوى الإفصاح في المعلومات التي تنشرها الشركات كلما ساهم وزاد الثقة في أسواق المال في أية دولة (Groom *et al.*, 2004), (Bushman and Smith, 2000).

الإفصاح الاختياري يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية (Foster, 1986). ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي (Meek *et al.*, 1995) وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة الشركة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار.

الشركات المساهمة السعودية مثلها مثل قريناتها في العالم تعرضت لضغوط بواسطة أطراف وقوى عديدة ليسوا فقط "حملة الأسهم" ولكن أطراف أخرى منهم العاملون، والعملاء، والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية، والمقرضون، والموردون، والذين بدؤوا يطالبون الشركات بالإفصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها المعايير والقوانين "الإفصاح الإجباري"

(Choi and Richard, 1990). كما أنه اتضح من الدراسات السابقة أن الشركات التي تحتاج إلى تمويل كذلك تضطر إلى تقديم معلومات "إضافية" أكثر من المعلومات التي تتطلبها معايير العرض والإفصاح (Meek and Gray, 1989).

"أصحاب المصالح" أو "ذوو العلاقة" (Stakeholder) هم من يتحكم في نوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها (Key, 1999). أول من عرض نظرية (Stakeholder) وأهميتها في المجالات الإدارية كان (Freeman, 1984). ونظرية "أصحاب المصالح" تركز بشكل أساسي على أنه يجب على المنشآت أن يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة الأسهم "المساهمين" إلى مجموعات أخرى لها كذلك علاقة بالمنشأة. (Stakeholders) تتضمن العملاء، والعاملين، والموردين، والمجتمع بشكل عام، الظاهرة التي ركز عليها (Freeman) في نظرية الـ (Stakeholders) هي العلاقة بين المنشأة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المنشأة في ظل تلك البيئة وما هي ردة فعلها. وقد حدد (Freeman) الـ (Stakeholders) بأنهم أية مجموعة أو شخص يتأثر بـ أو يؤثر في إنجازات وأعمال المنشأة (Freeman, 1984).

٢-١ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

١- المكانة التي يحتلها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في واقع الممارسة المحاسبية، بالإضافة إلى أن الفكر المحاسبي يشير إلى الأهمية القصوى التي تحتلها المعلومات والإفصاح عنها في أسواق رأس المال.

٢- ندرة الدراسات السابقة التي تتناول الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية. وكذلك افتقار أدبيات المحاسبة إلى مثل تلك الدراسات التي تتناول بيئة المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

٣- التعرف على الإفصاح الاختياري في القوائم المالية في المملكة، وذلك لأن معظم الأبحاث المحاسبية في مجال الإفصاح في المملكة العربية السعودية كان تركيزها الأساسي على الإفصاح الإجباري. بالإضافة إلى ما سبق فإن الإفصاح الاختياري أصبح له مكانة مميزة في الفكر المحاسبي المعاصر.

٤- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى التعرف على حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية بجميع قطاعاتها (بنوك-صناعة-خدمات-أسمنت-كهرباء-اتصالات-تأمين-زراعة) في المملكة العربية السعودية وخاصة بعد الأحداث الاقتصادية الهامة التي مرت بها المملكة العربية السعودية خلال الخمس السنوات الماضية.

٣-١ هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات السعودية المساهمة، وذلك بالتركيز بشكل أساسي على التقارير المالية المنشورة بنهاية عام ٢٠٠٥م. وهذا القياس سوف يتم من خلال قائمة للإفصاح الاختياري وهذه القائمة التي سيتم تطبيقها على الشركات السعودية تم تطويرها واستخدامها من قبل عدد من الباحثين (Meek et al., 1995) وتم تطبيقها لاختبار الإفصاح الاختياري في الشركات الأمريكية، والأوروبية، كما استخدمت من قبل كو وجاري (Chau and Gray, 2002) لقياس الإفصاح الاختياري في عدد من الشركات السنغافورية وفي هونج كونج. السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة وفقاً لـ كو وجاري وميك وآخرون (Chau and Gray, 2002), and (Meek et al., 1995) فإن هذه القائمة معتمدة على عدد كبير من العناصر وكانت نتيجة لتحليل الاتجاهات الدولية والملاحظات على معايير التقارير المالية، والقائمة أيضاً تطبيقاً للنموذج الذي اقترحه ميك وآخرون (Meek et al., 1995).

١-٤ الإطار النظري للبحث

المحاسبة بشكل عام والتقارير السنوية التي تنشرها الشركات بشكل خاص تعرضت لضغوط من أطراف عديدة، منهم العاملون في الشركات، والعملاء، والمنظمات المهنية التي لها علاقة بالمهنة، والذين أصبحوا يطالبون الشركات بالإفصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها المعايير والقوانين. (Choi and Richard, 1990). الشركات التي تحتاج إلى تمويل كذلك تضطر إلى تقديم معلومات أكثر من المعلومات التي تتطلبها معايير العرض والإفصاح (Meek and Gray, 1989).

Stakeholder Theory أو ما يسمى نظرية "أصحاب المصالح" هي الإطار النظري الذي سيتم استخدامه في البحث. والنظريات بشكل عام هي الطريقة المنظمة لفهم ما يدور في العالم (Key, 1999).

فريمان (Freeman, 1984) كان أول من عرض هذه النظرية وأهميتها في المجالات الإدارية. والظاهرة التي ركز عليها فريمان (Freeman) في نظرية الـ (Stakeholders) هي العلاقة بين المنشأة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المنشأة في ظل تلك البيئة، وما هي ردة فعلها؟ وقد عرف فريمان (Freeman) الـ (Stakeholders) بأنهم "أية مجموعة أو شخص له القدرة في التأثير على أعمال المنشأة وكذلك يتأثرون بإنجازات وأعمال المنشأة" وبالتالي فالنظرية تركز بشكل أساسي على أنه يجب على المنشآت الأخذ في الاعتبار بشكل أساسي احتياجات وطلبات ليس فقط حملة الأسهم "المساهمين"، ولكن كذلك مجموعات أخرى لها علاقة بالمنشأة (Stakeholders) تتضمن العملاء، والعاملين، والموردين، والمجتمع بشكل عام.

منذ عشرين عاما ونظرية فريمان (Freeman) أو ما يسمى (Stakeholder Theory) يعتمد عليها في عدد كبير من الأبحاث. كلمنت (Clement, 2005) قام

بإجراء بحث لحصص الدروس المستفادة من تطبيق هذه النظرية في أبحاث قطاعات الأعمال، وقام باستعراض أكثر من ٣٠ دراسة استخدمت نظرية "ذوي العلاقة" ولخص ما توصلت له تلك الدراسات في مجموعة من النتائج الهامة منها: أن المنشآت تواجه ضغوطاً متزايدة للاستجابة للأطراف المستفيدة والتي لها علاقة بأعمال المنشأة وفي دراسة لودوك وآخرون (Waddock *et al.*, 2002) حدد الأطراف التي لها علاقة بأعمال المنشأة والتي تسبب ضغط عليها إلى مجموعة أساسية ومجموعة ثانوية، فالمجموعة الأساسية تتمثل في حملة الأسهم، والعملاء، والموردين، والعاملين. أما المجموعة الثانوية فتشمل المنظمات غير الحكومية، والنشطاء، والمجتمع، والدولة. أما النتيجة الثانية فإنه يجب قانوناً على المنشآت الاستجابة لمتطلبات الأطراف التي لها علاقة بأعمال المنشأة (Donaldson and Clement, 1995 and Freeman, 2001). نتيجة أخرى توصل لها كلمنت (Preston, 1995 and Freeman, 2001) وهي أن المدراء التنفيذيين في الشركات يتأثرون بشكل أساسي بآراء وتوجهات رؤسائهم وينفذون تلك الآراء والتعليمات أكثر من تأثرهم بالتزامهم بالمبادئ التي تصدرها المنظمات المهنية التابعين لها (Chattopadheyay *et al.*, 1999).

أما النتيجة الأخيرة فإن المنشأة تستطيع أن تحسن من صورتها من خلال الاستجابة لطلبات "أصحاب المصالح".

من أهم الأسئلة التي تركز عليها هذه النظرية: ما هو هدف المنشأة؟ وما هي المسؤوليات التي تواجهها المنشأة تجاه الأطراف التي لها علاقة بأعمال المنشأة؟ في أمريكا شركات كثيرة بدأت وطورت أعمالها وبدأت تديرها بالتوافق التام مع نظرية أصحاب العلاقة مع المنشأة، (Collins, 2001). قدم كولينس (Collins) أمثلة كيف أن مدراء الشركات فهموا بشكل كبير المقصود من نظرية "أصحاب المصالح" واستخدموها لخلق بيئة عمل مثالية. وتكون لدى مدراء تلك الشركات فناعة بأهمية تلك النظرية وأهمية العلاقة مع الأطراف التي لها اهتمام

بأعمال الشركات واتضح أنها عامل مهم للنجاح المستمر لتلك الشركات. يؤكد كي (Key, 1999) أن نظرية أصحاب المصالح تعد من أفضل النماذج التي تصف تصرفات وسلوك المنشأة.

١-٥ منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي حيث يعتمد على البحوث الحالية في مجال الإفصاح الاختياري. والمنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية.

١-٦ فروض البحث

في ضوء ما سبق يمكن صياغة فروض البحث التالي:

الفرض العدمي

لا توجد دلالة ذات معنوية إحصائية على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين الشركات المساهمة السعودية.

الفرض البديل

توجد دلالة ذات معنوية إحصائية على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين الشركات المساهمة السعودية.

١-٧ محتويات البحث

حتى يتم تحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول منهجية وإطار البحث والذي تضمن المقدمة، وأهمية البحث، وأهدافه، ومنهجية البحث. في حين يتطرق القسم الثاني الدراسات السابقة والقسم الثالث يتناول مفهوم الإفصاح الاختياري وأهميته، وتنظيم الإفصاح في السعودية والقسم الرابع يتناول الدراسة التطبيقية. أما القسم الخامس فيعرض نتائج وتوصيات البحث.

القسم الثاني

الدراسات السابقة

عدد من الدراسات ركزت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإفصاح المحاسبي. معظم تلك الدراسات حاولت التعرف على تأثير البيئة التي تعمل بها المنشأة على نوعية وكمية الإفصاح المالي وغير المالي في القوائم المالية. وكذلك مدى تأثير المعلومات المفصحة عنها على "أصحاب المصالح" (Stakeholders) أو "ذوي العلاقة" واهتمام أصحاب العلاقة بتلك المعلومات المنشورة ومدى تأثيرها على قراراتهم.

(Gray, 1988) (Frankel *et al.*, 1995) and (Bartov and Bodnar, 1996).

وبالتالي فمعظم الدراسات كانت مركزة على دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخصائص المنشأة مثل الحجم، ورأس المال، والربحية، وملكية الشركة، وعمرها. وكشفت تلك الدراسات العلاقة الإيجابية بين كمية المعلومات المفصحة عنها وخصائص المنشأة، فالمنشآت كبيرة الحجم مثلاً تهتم بالإفصاح بشكل تفصيلي عن المعلومات المالية وغير المالية. كما دلت الدراسات على أن الشركات الكبيرة الحجم لديها القدرات المالية والإمكانات للحصول على كفاءات وموظفين يقومون بإعداد التحليلات وعرضها في القوائم المالية. كما أن الشركات التي عليها التزامات ماليه تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر من الشركات التي لا تعاني من الالتزامات ويعود السبب إلى أن تلك الشركات التي تعاني من التزامات مالية ترغب في مشاركة الدائنين في معلوماتها المالية من خلال الزيادة في كمية المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالي (Lang and Lundholm, 1993).

(Wallace *et al.*, 1994) and (Camfferman and Cooke, 2002).

هذا فيما يتعلق بالإفصاح بشكل عام أما الإفصاح الاختياري Voluntary

Disclosure فمعظم الدراسات تمت في أمريكا وأوروبا مثل:

(Cerf, 1961), (Choi, 1973), (Buzby, 1975) and (Cooke, 1989).

ودراسات تمت في بعض دول آسيا مثل:

(Cooke, 1991), (Hossain *et al.*, 1995).

وفيما يأتي عرض لأهم الدراسات في مجال الإفصاح الاختياري:

١-٢ دراسة جري وآخرون (Gray *et al.*, 1995)

بحثت الدراسة في العلاقة بين مجموعة من العوامل ومنها حجم الشركة، دولة "وطن" الشركة الوضع القانوني للشركة، والربحية، ونوعية الصناعة في مجموعة من الشركات البريطانية والأمريكية. كانت نتائج الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها مستوى الإفصاح الاختياري مرتفع عكس الشركات الصغيرة، وترجع الدراسة السبب إلى القدرة المالية لتلك الشركات في الصرف على تقديم معلومات اختيارية قوية يعتمد عليها. كما أن الشركات الكبيرة لديها عدد كبير من المساهمين والمالكين وهم بحاجة إلى معلومات إضافية عن المعلومات التي تتطلبها القوانين. أما فيما يتعلق بالصناعة فالشركات ذات الصناعات الحساسة، مثل شركات البتروكيماويات والنفط والتعدين فمستوى الإفصاح لديها مرتفع. وبلد الشركة ووضعها القانوني وربحيتها كذلك كانت من العوامل المؤثرة في الإفصاح ولكنها تتفاوت فيما بين البلدين فالشركات الأوروبية تفصح بشكل أكبر من الأمريكية.

٢-٢ دراسة شين وآخرون (Sean *et al.*, 2001)

ركزت الدراسة على الإفصاح غير المالي الذي تتضمنه القوائم المالية لـ ١٩٢ شركة أمريكية وأسترالية وكندية، وبررت الدراسة اختيار تلك الدول بسبب التشابه بين ثقافة تلك البلدان ولغتها ومعايير المحاسبة لديها. وقد ركزت الدراسة على العوامل التي تؤدي بالشركات إلى الإفصاح عن المعلومات الاختيارية، وقد أكدت الدراسة على أنها تقصد بالمعلومات الإضافية الخارجة عن نطاق القوائم المالية الأربعة "المركز المالي- والدخل- والتدفقات- والتغير في حقوق الملكية".

وقسمت الدراسة المعلومات الاختيارية التي تناولتها إلى معلومات عن خطط الشركة- والفرص المستقبلية - والمخاطر المستقبلية - ومقاييس غير مالية لقياس أداء الشركة. وقد حصرت الخصائص التي توقعت الدراسة أن تؤثر على الإفصاح الاختياري بنوعية الصناعة وبلد الشركة والانتشار الجغرافي وحجم الشركة.

النتائج التي توصلت لها الدراسة أوضحت أن هناك تباين في مستوى الإفصاح للمعلومات غير المالية عبر الثلاثة دول التي ركزت عليها الدراسة وهذه الاختلافات عائدته وفقا للدراسة إلى حجم الشركات ونوعية الصناعة وبلد الشركة والانتشار الجغرافي. توصلت الدراسة كذلك إلى أن الشركات الدولية أو التي لها فرع في أكثر من بلد تفصح عن المعلومات بشكل أكبر عن الشركات المحلية. كذلك الشركات التي تعمل في مجال الصناعات المعقدة يكون مستوى الإفصاح الاختياري لديها مرتفع. والشركات الكبيرة الحجم كذلك تفصح بشكل أكبر من الشركات صغيرة الحجم.

٢-٣ دراسة شاو وجري (Chau and Gray, 2002)

ركزت هذه الدراسة على التعرف على العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الاختياري لمجموعة من الشركات في هونج كونج وسنغافورا، واختارت الدراسة خليط من الشركات متعددة الجنسية، والمحلية المساهمة، والشركات العائلية.

الدراسة استخدمت ما يسمى بنظرية الوكالة (Agency Theory) لدراسة العلاقة بين نوعية الملكية والإفصاح الاختياري. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية العامة ومستوى الإفصاح الاختياري فمستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات متعددة الجنسية كبير تليها الشركات المحلية المساهمة، عكس الشركات العائلية فمستوى الإفصاح الاختياري لديها قليل. والشركات العائلية وفقا للدراسة تفصح فقط عن المعلومات التي تتطلبها القوانين

والأنظمة وهو ما يسمى بالإفصاح الإلزامي ووفقا للدراسة ترى الشركات العائلية أنه ليس لديها محفز للإفصاح عن أي معلومات إضافية بعكس الشركات المساهمة ومتعددة الجنسية.

٢-٤ دراسة وين وفيلومينا (Wen and Philomena, 2006)

أجريت الدراسة على ١٢٠ شركة صينية وانطلقت الدراسة من أن للصين اقتصاد ناشئ متطور وسريع، وأن هناك تغييرات كبيرة وجذرية في بيئة الأعمال الصينية، واعتمدت الدراسة على حقيقة مرادها أن الثقافة الاقتصادية للصين مرت بمجموعة من التغييرات مما أثر على اقتصاد الصين ونتج عنها إنشاء سوق المال، وظهور مستثمرين أفراد ومؤسسات وإنشاء جهاز لتنظيم مهنة المحاسبة ووجود آليات لحوكمة الشركات، وإن هذه التغييرات تعطي الفرصة لدراسة أثر وانعكاسات التغييرات على الإفصاح الاختياري للمعلومات التي تقدمها الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات بدأت تعدل في نوعية الإفصاح وبدأت بالتركيز على ما يسمى بالإفصاح الاختياري، وكشفت الدراسة بأن المعلومات الاختيارية المفصح عنها من قبل تلك الشركات هي المعلومات التي تهتم العملاء والموردين والمقرضين والعاملين في الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصينية لديها تحول كبير فيما يخص الإفصاح الاختياري وتقديم معلومات إضافية عن المعلومات التي تتطلبها القوانين.

ومما سبق نستنتج أن الدراسات السابقة في مجال الإفصاح الاختياري توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها، الدور الكبير الذي يلعبه "ذوي العلاقة" أو "أصحاب المصالح" في كمية ونوعية المعلومات الاختيارية التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية. وقد حصرت الدراسات السابقة الأطراف المؤثرة في كل من: العملاء، والعاملين، والمقرضين، والمنظمات غير الحكومية.

القسم الثالث

الإفصاح الاختياري

المفهوم - الأهمية والأهداف - تنظيم الإفصاح في المملكة العربية السعودية

٣-١ مفهوم الإفصاح الاختياري

الإفصاح الاختياري يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية (Foster, 1986). ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي (Meek et al., 1995) وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة الشركة، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار.

وأشار عبدالكريم (٢٠٠٣م) إلى أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة لتحول النظر إلى القوائم المالية باعتبارها هدفا في حد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف، أهمها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان أو غيرها من القرارات. ولقد اتضح أيضا أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإجباري من معلومات ولذلك فقد أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري حتمية وضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقا لأهدافها.

وفسر الدهراوي، (١٩٨٧م) حتمية الإفصاح الاختياري وسبب وجوده بقوله أن المديرين بالوحدات الاقتصادية يكون لديهم الحافز الناتج من المصلحة الذاتية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصفة عامة، وأن السوق التنافسي في سوق السلع أو في سوق خدمات العمل هو الكفيل بتحقيق هذا الإفصاح الاختياري وتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية دون تقنين أو إجبار وأن قوى السوق كفيلة بتوفير القدر الكافي من المعلومات اللازمة لتحقيق الكفاية.

٢-٣ أهداف الإفصاح الاختياري

يهدف الإفصاح الاختياري إلى تحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم ١٠٥ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1996, No.105) وهي تنص على:

١- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

٢- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها واقتراح مقياس ملائم لها.

٣- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية.

٤- توفير معلومات هامة في التقارير الفترية وأي أمور محاسبية أخرى مما تستلزم دراسة أعمق.

وقد أشار كل من جري وميتون (Mitton, 2002), and (Gray et al., 1993) إلى أن العناصر السابقة لا تغطي كافة مجالات وأهداف الإفصاح ولذلك فإنهما قررا أن أهداف الإفصاح يمكن أن تندرج تحت المجموعات التالية:

١- وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة بالقوائم المالية.

٢- وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطاء مقاييس بديلة ومفيدة عن هذه المفردات.

٣- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.

- ٤- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة.
- ٥- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.
- ٦- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

٣-٣ تنظيم الإفصاح في المملكة العربية السعودية

يشرف على تنظيم المحاسبة في المملكة العربية السعودية ثلاث جهات تتضمن وزارة التجارة والصناعة من خلال نظام الشركات السعودي، وهيئة المحاسبين القانونيين ومصلحة الزكاة والدخل من خلال نظام الزكاة والضريبة.

وأول تنظيم للمحاسبة والمراجعة في السعودية كان عام ١٩٥٠م بصدر نظام ضريبة الدخل، والذي طالب مقدمي البيانات المحاسبية بضرورة اعتمادها من مراجع. و صدر أول ترخيص لمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٥م.

وفي عام ١٩٦٥م شهدت المملكة تطورا في مهنة المحاسبة من خلال نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي في ١٩٦٥م. والذي ألزم الشركات المساهمة السعودية بإصدار قوائم مالية معتمدة من مكتب مراجع معتمد وقد أوضح النظام القوائم المالية المطلوب إعدادها من قبل الشركة. وفي عام ١٩٧٤م صدر أول نظام للمحاسبين القانونيين السعودي وقد تولت وزارة التجارة بموجب هذا النظام تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. إلا أن نصوص فقرات النظام كانت قاصرة في توضيح أي معلومات عن متطلبات الإفصاح في القوائم المالية.

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ١٤٧

في عام ١٩٩١م صدر نظام حديث للمحاسبين القانونيين في السعودية ونص النظام بإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والتي تشرف وتنظم المحاسبة والمراجعة في السعودية. وقد أصدرت الهيئة منذ تأسيسها مجموعة من المعايير لتنظيم ممارسة المحاسبة والمراجعة. والجدول رقم (١) يوضح المعايير التي صدرت عن الهيئة حتى عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

جدول (١). عرض للمعايير التي أصدرتها الهيئة.

رقم	المعيار	تاريخ الإصدار
١	العرض والإفصاح العام	١٤١٠هـ وتم تحديثه عام ١٩٩٧م
٢	العملات الأجنبية	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٣	المخزون	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٤	الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٥	الإيرادات	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٦	المصروفات الإدارية والتسويقية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٧	تكاليف البحث والتطوير	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٨	توحيد القوائم المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٩	الاستثمار في الأوراق المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
١٠	معيار التقارير المالية الولية	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١١	معيار الزكاة ومعيار ضريبة الدخل	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١٢	معيار الأصول الثابتة	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١٣	معيار المحاسبة عن عقود الإيجار	١٤٢٢هـ - ١٩٩٩م
١٤	معيار التقارير القطاعية	١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
١٥	معيار المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية	١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
١٦	معيار الأصول غير الملموسة	١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
١٧	معيار المحاسبة عن الإعانات	١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

ويحدد "معيار العرض والإفصاح العام" متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوى العلاقة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن شكلها النظامي، وكذا مقتضيات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء، كما أنه يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية، والمكاسب أو الخسائر المحتملة. وفضلا عن ذلك فإنه يحدد

متطلبات تعريف الوحدة المحاسبية وطبيعة عملها وطبيعة كل من القوائم المالية والسياسات المحاسبية، والارتباطات والأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية.

وتم تقسيم هذا المعيار إلى أربعة فروع رئيسية: الأول منها لمعيار العرض العام، والثاني خاص بمعيار الإفصاح العام بينما يختص الفرع الثالث بمتطلبات العرض والإفصاح العام للقوائم المالية الموحدة، وأخيراً خصص الرابع منها لمتطلبات العرض والإفصاح العام للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.

ويشمل اصطلاح "القوائم المالية" ما يأتي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة، وقائمة مصادر الأموال واستخدامها. يضاف إلى ذلك أية إيضاحات يقتضيها الوضوح على هذه القوائم وجعلها مفهومة غير مضللة.

٣-٤ محتويات معيار العرض والإفصاح العام

يحدد معيار العرض والإفصاح العام الأمور الآتية:

١- القوائم المالية الواجب إعدادها لإبلاغ المعلومات اللازمة لتمكين المستفيدين من تقييم أداء المنشأة وقدرتها على تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، أو غيرهم من المستفيدين الذين تم تعريفهم وتحديد أنواع وطبيعة المعلومات التي يحتاجون إليها في البيان المقترح لأهداف المحاسبة المالية.

٢- مقتضيات عرض المعلومات في القوائم المالية بما يتناسب مع أنواع وطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها المستفيدون، بما في ذلك المقتضيات المتعلقة بعرض المعلومات في القوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت، التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.

٣- مقتضيات إيضاح اسم الوحدة المحاسبية، وطبيعة نشاطها، والسياسات المحاسبية الهامة التي تستخدمها كأساس لإعداد القوائم المالية، والتغيرات المحاسبية بما في ذلك معالجتها المحاسبية، والأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ١٤٩

المركز المالي، والمكاسب والخسائر المحتملة بما في ذلك معالجتها المحاسبية، والارتباطات المالية الهامة للمنشأة.

٤- مقتضيات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء.

القسم الرابع الدراسة الميدانية

٤-١ مجتمع وعينة البحث

تم اختيار البحث من مجتمع الشركات المساهمة السعودية عام ٢٠٠٥م، وتمثلت عينة البحث بـ ٥٢ شركة مساهمة متاحة قوائمها المالية، وتم استبعاد الباقي لعدم استطاعة قدرة الباحث الحصول على قوائم مالية منشورة لها سواء بالاتصال الشخصي أو البحث من خلال مواقع الشركات على الإنترنت، كما تم استبعاد الشركات التي تم تأسيسها لعام ٢٠٠٥م نظرا لعدم وجود تقارير مالية منشورة.

والجدول التالي يوضح إجمالي مفردات العينة موزعة حسب القطاعات:

جدول (٢). عدد شركات العينة ونسبة تمثيلها للمجتمع والقطاع.

القطاع	عدد الشركات بالعينة	عدد الشركات بالقطاع	نسبة تمثيل العينة للمجتمع	نسبة تمثيل العينة للقطاع
قطاع البنوك	٧	١٠	١٣,٢٪	٧٠٪
قطاع الصناعة	١٢	٢٩	٢٣٪	٤١٪
قطاع الأسمنت	٦	٨	١١,٦٪	٧٥٪
قطاع الخدمات	١٦	٢٠	٣١٪	٨٠٪
قطاع الكهرباء	١	١	٢٪	١٠٠٪
قطاع الاتصالات	٢	٢	٤٪	١٠٠٪
قطاع التأمين	١	١	٢٪	١٠٠٪
قطاع الزراعة	٧	٩	١٣,٢٪	٧٨٪
الإجمالي	٥٢	٨٠	١٠٠٪	٦٥٪

مع ملاحظة أنه تم استبعاد تسع شركات تم تسجيلها في سوق الأوراق المالية السعودية عام

٢٠٠٥م وسيتم إعلان قوائمها عام ٢٠٠٦م (www.tadawul.com.sa).

وباستخدام أحد الأساليب الإحصائية لاختبار صدق البيانات تم استخدام معامل كورنباخ ألفا للحصول على مدى التأكد من صدق Reliability coefficients Alpha البيانات المستخدمة وقد بلغ المعامل (٧٧٪) وهذا يعتبر معدل مرتفع للثقة في البيانات.

٤-٢ النموذج المقترح لقياس الإفصاح الاختياري

يتمثل النموذج المقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الخطوات التالية:

أولاً: إعداد قائمة بالمعلومات المطلوب التعرف عليها، وتطبيقها على كل شركة للتعرف على ما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات التي تشملها القائمة من عدمه. مع ملاحظة أن القائمة التي سيتم تطبيقها قد تم تطويرها واستخدامها في عدد من الدراسات (Meek et al., 1995) كما تم تطبيقها لاختبار الإفصاح الاختياري في الشركات الأمريكية والأوروبية، كما استخدمت من قبل (Chau and Gray, 2002) لقياس الإفصاح الاختياري في عدد من الشركات السنغافورية وفي هونج كونج.

السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة وفقاً لما أشار إليه (Meek et al., 1995) and (Chau and Gray, 2002) أن هذه القائمة تحوي مجموعة كبيرة من العناصر الهامة لقياس الإفصاح الاختياري، كما أن القائمة كانت نتيجة لتحليل الاتجاهات الدولية، كما إنها اعتمدت في معظم أجزائها على معايير التقارير المالية. كما أن الباحث وجد أن القائمة شاملة وتحوي جميع العناصر التي يهدف البحث إلي قياسها. وتطبيقاً للنموذج الذي اقترحه (Meek et al., 1995) سيتم تقسيم الإفصاح الاختياري إلى ثلاث مجموعات من المعلومات: معلومات استراتيجية - ومعلومات غير مالية - ومعلومات مالية.

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ١٥١

ثانياً: يتم مقابلة العناصر الموجودة بالجدول رقم (٢)، بالقوائم المنشورة لكل شركة على حدة على أن يسجل للشركة واحد (١) بالنسبة للعنصر الموجود وصفر (٠) بالنسبة للعنصر غير الموجود.

ويتم التحليل الإحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري لكل شركة على حدة وذلك بقسمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على ٦٠ وهي عدد العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري.

ثالثاً: إيجاد نسبة الإفصاح لكل عنصر على مستوى الشركات ككل .

رابعاً: ترتيب شركات العينة تنازلياً بحيث تم البدء بالشركة التي تمثل نسبة الإفصاح الاختياري لها النسبة الأكبر.

٤-٣ تطبيق النموذج المقترح

أولاً: قائمة معلومات الإفصاح الاختياري

وهذه القائمة متضمنة عناصر المعلومات للإفصاح الاختياري، وهي تشمل ٦٠ عنصراً من المعلومات، وللتعرف على بيانات القائمة انظر ملحق البحث.

ثانياً: بمقابلة العناصر الموجودة بالجدول رقم (٢)، بالقوائم المنشورة لكل شركة على حدة على أن يسجل للشركة واحد (١) بالنسبة للعنصر الموجود وصفر (٠) بالنسبة للعنصر غير الموجود.

وبالتحليل الإحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري لكل شركة على حدة وذلك بقسمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على ٦٠ وهي عدد العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري، اتضح ما يلي:

جدول (٣). يوضح نسبة الإفصاح الاختياري لكل شركة على حدة من عينة البحث:

١- قطاع البنوك

بنك	بنك الاستثمار	بنك الهولندي	البنك الفرنسي	البنك العربي	بنك سامبا	مصرف الراجحي	بنك البلاد	بيان
١١	٣٥	١٢	٣٠	١١	١٧	١٣	عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	
%١٨	%٥٨	%٢٠	%٥٠	%١٨	%٢٨	%٢٢	النسبة	

٢- قطاع الصناعة

بيان	سابك	التصنيع	دوائية	متطورة	صدق	زجاج	أنابيب
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٢٦	٢٠	١٥	٨	١٤	٥	١٥
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٤٣	%٣٣	%٢٥	%١٣	%٢٣	%٨	%٢٥

تابع: قطاع الصناعة

بيان	كيميائية	الزامل	المجموعة	الصحراء	المراعي
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٧	٨	٦	٦	٦
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%١٢	%١٣	%١٠	%١٠	%١٣

٣- قطاع الأسمنت

بيان	العربية	اليمامة	السعودية	الجنوب	ينبع	نبوك
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٦	١٨	١٣	١٣	٢٤	١٨
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٧	%٣٠	%٢٢	%٢٢	%٤٠	%٣٠

٤- قطاع الخدمات

بيان	عقارية	البحري	الجماعي	ساسكو	أنعام
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٠	٧	١٠	١٦	١٤
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%١٧	%١٢	%١٧	%٢٧	%٢٣

تابع: قطاع الخدمات

بيان	تهامة	طبية	ميرد	الباحة	صادرات
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٥	٤	٦	١٣	٨
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٥	%٧	%١٠	%٢٢	%١٣

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ١٥٣

تابع : قطاع الخدمات

بيان	تعمير	ثمار	شمس	فتيحي	جرير	الدريس
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٥	٧	١١	٤	١٤	١٢
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٥	%١٢	%١٨	%٧	%٢٣	%٢٠

٥- قطاع الكهرباء

بيان	الكهرباء
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٤٠
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠
النسبة	%٦٧

٦- قطاع الاتصالات

بيان	الاتصالات	اتحاد الاتصالات
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٦	١٤
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٧	%٢٣

٧- قطاع التأمين

بيان	التأمين التعاونية
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٢٣
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠
النسبة	%٣٨

٨- قطاع الزراعة

بيان	نادك	القصيم الزراعية	حائل	تبوك الزراعية
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	١٤	١٥	٣	١٢
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٢٣	%٥	%٢٠	%٥

تابع : قطاع الزراعة

بيان	أسماك	بيشة	جازان
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	٣	٩	٩
عدد مفردات المعلومات بالقائمة المقترحة	٦٠	٦٠	٦٠
النسبة	%٥	%١٥	%١٥

ثالثًا: بإجراء الترتيب التنازلي لنسبة الإفصاح الاختياري لشركات العينة تم

الحصول على النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤). ترتيب شركات العينة تنازليا حسب نسبة الإفصاح.

الترتيب	اسم الشركة	النسبة	الترتيب	اسم الشركة	النسبة
١	الكهرباء	٦٧%	٢٧	الباحة	٢٢%
٢	الهولندي	٥٨%	٢٨	الفرنسي	٢٠%
٣	العربي	٥٠%	٢٩	الدريس	٢٠%
٤	سابك	٤٣%	٣٠	تبوك الزراعية	٢٠%
٥	أسمنت ينبع	٤٠%	٣١	الاستثمار	١٨%
٦	التعاونية	٣٨%	٣٢	سامبا	١٨%
٧	التصنيع	٣٣%	٣٣	شمس	١٨%
٨	أسمنت اليمامة	٣٠%	٣٤	عقارية	١٧%
٩	أسمنت تبوك	٣٠%	٣٥	الجماعي	١٧%
١٠	الراجحي	٢٨%	٣٦	بيشه	١٥%
١١	أسمنت العربية	٢٧%	٣٧	جيزان	١٥%
١٢	ساسكو	٢٧%	٣٨	منظورة	١٣%
١٣	الاتصالات	٢٧%	٣٩	الزامل	١٣%
١٤	دوائية	٢٥%	٤٠	المراعي	١٣%
١٥	أنابيب	٢٥%	٤١	صادرات	١٣%
١٦	تهامة	٢٥%	٤٢	كيميائية	١٢%
١٧	تعمير	٢٥%	٤٣	البحري	١٢%
١٨	القصيم الزراعية	٢٥%	٤٤	ثمار	١٢%
١٩	صدق	٢٣%	٤٥	المجموعة	١٠%
٢٠	أنعام	٢٣%	٤٦	الصحراء	١٠%
٢١	جرير	٢٣%	٤٧	ميرد	١٠%
٢٢	اتحاد الاتصالات	٢٣%	٤٨	زجاج	٨%
٢٣	نادك	٢٣%	٤٩	طيبة	٧%
٢٤	البلاد	٢٢%	٥٠	فتيحي	٧%
٢٥	أسمنت السعودية	٢٢%	٥١	حائل	٥%
٢٦	أسمنت الجنوب	٢٢%	٥٢	أسماك	٥%

ويلاحظ - مما سبق - أن أكثر خمس شركات ذات إفصاح اختياري أكبر هي، شركة الكهرباء السعودية، والبنك السعودي الهولندي، والبنك العربي، وسابك وأسمنت ينبع.

رابعاً: وبإجراء التحليل الإحصائي للمعلومات السابق الإشارة لها في الجدول رقم (٣) الإفصاح الاختياري (انظر ملحق التحليل الإحصائي في نهاية البحث)، يوضح الجدول رقم (٥) نسبة الإفصاح عن المعلومات في شركات العينة.

جدول (٥). عدد الشركات التي أفصحت عن كل معلومة على حدة ونسبتها من العينة.

المعلومات	عدد الشركات	نسبة
معلومات تاريخية عن الشركة	٤٧	٪٩٠,٤
الهيكل التنظيمي للشركة	١٥	٪٢٨,٨
بيان بالاستراتيجيات والأهداف العامة	٣٣	٪٦٣,٥
بيان بالاستراتيجيات والأهداف المالية	٢٨	٪٥٣,٨
بيان بالاستراتيجيات والأهداف التسويقية	٢٨	٪٥٣,٨
بيان بالاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية	١٠	٪١٩,٢
تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة الحالية	١٧	٪٣٢,٧
تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة المستقبلية	١٦	٪٣٠,٨
سياسة البحوث والتطوير	١٥	٪٢٨,٨
مواقع أنشطة البحوث والتطوير	١٤	٪٢٦,٩
عدد العاملين في البحث والتطوير	٢	٪٣,٨
النتبؤات النوعية غير الكمية للمبيعات	٩	٪١٧,٣
النتبؤات الكمية للمبيعات	١٠	٪١٩,٢
النتبؤات النوعية غير الكمية للربح	١٠	٪١٩,٢
النتبؤات الكمية للأرباح	٩	٪١٧,٣
النتبؤات النوعية للتدفقات النقدية	٥	٪٩,٦
النتبؤات الكمية للتدفقات النقدية	١١	٪٢١,٢
الافتراضات التي بنيت عليها النتبؤات	٢	٪٣,٨
أعمار المدراء	٢	٪٣,٨
الشهادات العلمية للمدراء	٥	٪٩,٦
الخبرات العلمية للمدراء	٠	٪٠
مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	٠	٪٠
معلومات عن العاملين	١٢	٪٢٣,١
توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	٥	٪٩,٦
عدد العاملين للعاملين الماضيين	٥	٪٩,٦
مبررات التغيير في عدد العاملين	٤	٪٧,٧
تقرير عن مسئولية المدراء في إعداد التقارير المالية	١١	٪٢١,٢
مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام الحالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	٢١	٪٤٠,٤

نسبة	عدد الشركات	المعلومات
٪١٧,٣	٩	التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم
٪٣,٨	٢	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها
٪١,٩	١	أسماء أعضاء لجان التعويضات
٪٥,٨	٣	المبالغ المصروفة على التدريب
٪١٧,٣	٩	نوعية التدريب
٪٢٣,١	١٢	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم
٪١٧,٣	٩	عدد العاملين الذين تم تدريبهم
٪٧,٧	٤	معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة
٪٧,٧	٤	تكاليف السلامة في الشركة
٪١١,٥	٦	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة
٪١٩,٢	١٠	برنامج حماية البيئة
٪١٧,٣	٩	التبرعات الخيرية
٪١٩,٢	١٠	البرامج الاجتماعية
٪٣٤,٦	١٨	المعلومات القطاعية
٪٣,٨	٢	تحليل المنافسين
٪٢١,٢	١١	حصة السوق
٪٥٥,٨	٢٩	معدلات الربحية
٪١,٩	١	معدلات التدفق النقدي
٪٣٠,٨	١٦	معدلات السيولة
٪٢٨,٨	١٥	معلومات مالية تاريخية عن ست سنوات سابقة
٪٢٥,٠	١٣	معلومات عن الإعلانات
٪١,٩	١	تأثير التضخم على مستقبل عمليات الشركة
٪١,٩	١	تأثير التضخم على نتائج الشركة
٪١,٩	١	تأثير التضخم على الأصول
٪٣,٨	٢	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة
٪٨٠,٨	٤٢	معلومات عن العملة الأجنبية
٪١,٩	١	نوعية حملة الأسهم
٪٩,٦	٥	القيمة السوقية في نهاية السنة
٪٩,٦	٥	اتجاهات القيمة السوقية
٪٣٦,٥	١٩	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة
٪٤٤,٢	٢٣	مهام لجنة المراجعة
٪١٥,٤	٨	عدد اجتماعات لجنة المراجعة

في ضوء ما سبق يلاحظ أن أكثر عشر معلومات يتم الإفصاح عنها
المعلومات التالية:

جدول (٦). أكثر ١٠ معلومات يتم الإفصاح عنها اختياريًا.

الترتيب	المعلومات	عدد الشركات	النسبة
١	معلومات تاريخية عن الشركة	٤٧	٪٩٠,٤
٢	معلومات عن العملة الأجنبية	٤٢	٪٨٠,٨
٣	بيان بالاستراتيجيات والأهداف العامة	٣٣	٪٦٣,٥
٤	بيان بالاستراتيجيات والأهداف المالية	٢٨	٪٥٣,٨
٥	بيان بالاستراتيجيات والأهداف التسويقية	٢٨	٪٥٣,٨
٦	مهام لجنة المراجعة	٢٣	٪٤٤,٢
٧	مجموع المبالغ المنصرفة للمدراء خلال العام الحالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	٢١	٪٤٠,٤
٨	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	١٩	٪٣٦,٥
٩	تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة الحالية	١٧	٪٣٢,٧
١٠	تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة المستقبلية	١٦	٪٣٠,٨

٤-٤ نتائج اختبار فرض البحث

من المعلومات السابقة ومن التحليل الإحصائي المرفق مع البحث يمكن الوصول إلى قناعة بوجود دلالة ذات معنوية إحصائية على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين الشركات المساهمة السعودية، وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل.

ويكمن تبرير سبب تباين الشركات في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلى حداثة معيار العرض والإفصاح السعودي مقارنة بمعايير العرض والإفصاح في الدول المتقدمة، أو الاختلاف بين الشركات في الحجم، حيث تميل الشركات ذو الحجم الكبير إلى الإفصاح الاختياري بشكل أكبر، وقد يرجع إلى عدم قدرة ميزانية بعض الشركات على تحمل تكلفة الإفصاح الاختياري.

القسم الخامس

خاتمة وتوصيات البحث

١-٥ خلاصة وتوصيات البحث

ومما سبق يخلص الباحث إلى أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية مشتركة بين تلك الشركات وتتمثل في اهتمام الشركات السعودية بالإفصاح الاختياري. والمؤشرات الموضحة في الجدولين (٥ و ٦) تعطي دلالة جيدة أولاً: على حجم الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية، وثانياً: يكشف التحليل عن رغبة الشركات المساهمة السعودية في تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية، زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح الإجمالي.

المعلومات التاريخية عن الشركة وأهداف الشركة سواء أهداف عامة أو مالية أو تسويقية بالإضافة إلى مهام لجنة المراجعة، وعدد أعضائها من البنود الأكثر إفصاحاً على مستوى الشركات. النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف وخاصة المستثمرين ومن أمثلتها الأهداف التسويقية والأهداف المالية للمنشأة ومعدلات الربحية والسيولة.

يوصي البحث بما يلي:

١- زيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الاختياري، واستخدام النموذج المقترح في البحث لتقييم الإفصاح الاختياري بالشركات المساهمة السعودية.

٢- منح حوافز للمديرين لتشجيعهم على الإفصاح الاختياري.

٣- يرى البعض أن تكاليف الإفصاح الاختياري تتجاوز الفوائد المترتبة عليه، إلا إن هذا الرأي، جانبه كثير من الصواب وخصوصاً في ظل التطورات

قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ١٥٩

الاقتصادية المعاصرة، وظهور الإفصاح الإلكتروني منخفض التكلفة. يجعل فائدة الإفصاح الاختياري تفوق تكاليفه.

٥-٢ اقتراحات لبحوث مستقبلية

يقترح البحث العديد من الدراسات المستقبلية ومنها:

- ١- تأثير إنشاء هيئة المحاسبين على الإفصاح الاختياري، وذلك بقياس الإفصاح الاختياري قبل وبعد إنشاء الهيئة.
- ٢- استخدام النموذج المقترح في البحث لقياس الإفصاح الاختياري، في قياس حوكمة الشركات بالشركات المساهمة السعودية.
- ٣- تأثير الإفصاح الاختياري على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية السعودي.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- عبدالكريم، عارف عبدالله (٢٠٠٣م) الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى (١٩٨٧م) نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح الاختياري - *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - العدد الأول.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

- Bartov, E. and Bodnar, G.M.** (1996) "Alternative Accounting Methods, Information Asymmetry and Liquidity: Theory and Evidence", *The Accounting Review*, **71**(3): 397-418.
- Bushman, R.M. and Smith, A.J.** (2000) "Financial Accounting Information and Corporate Governance", *Working paper*, Wharton School, Philadelphia, PA, USA.
- Buzby, S.L.** (1975) "Company Size, Listed Versus Unlisted Stocks and The Extent of Financial Disclosure", *Journal of Accounting Research*, **13**(1): 16-37.
- Camfferman, K. and Cooke, T.** (2002) "An Analysis of Disclosure in The Annual Reports of U.K. and Dutch Companies", *Journal of International Accounting*, **1**(1): 1-28.
- Cerf, A.R.** (1961) "*Corporate Reporting and Investment Decisions*", University of California Press.

- Chattopadhyay, P., Glick, W., Miller, C. and Huber, G.** (1999) "Determinants of Executive Beliefs: Comparing Functional Conditioning and Social Influence", *Strategic Management Journal*, **20**: 763-789.
- Chau, G.K. and Gray, S.J.** (2002) "Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore", *The International Journal of Accounting*, **37**: 247-265.
- Choi, F. and Richard, M.** (1990) "*The Capital Market Effects of International Accounting Diversity*", Homewood, Ill, Dow Jones Irwin
- Choi, F.D.S.** (1973) "Financial Disclosure and Entry to The European Capital Market", *Journal of Accounting Research*, pp: 159-175.
- Clement, R.** (2005) "The Lessons From Stakeholder Theory for U.S Business Leaders", *Business Horizons*, **48**(3), (May-June): 255-264.
- Collins, J.** (2001) "*Good to Great*" Harper Collins, New York.
- Cooke, T.E.** (1989) "Voluntary Disclosure by Swedish Companies", *Journal of International Financial Management and Accounting*, **1**(2): 1-25.
- Cooke, T.E.** (1991) "An Assessment of Voluntary Disclosure in The Annual Reports of Japanese Corporations", *International Journal of Accounting*, **26**(3): 174-189.
- Donaldson, T. and Preston, L.E.** (1995) "The Stakeholder Theory of The Corporation: Concepts, Evidence, and Implications", *Academy of Management Review*, **20**(1): 65-91.
- Financial Accounting Standards Board** (1996) "Statements on Financial Accounting Standards" No. 105, December.
- Firth, M.A.** (1979) "The Impact of Size, Stock Market Listing, and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports", *Accounting and Business Research*, Autumn, pp: 273-280.
- Foster, G.** (1986) "*Financial Statement Analysis*", Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall.
- Frankel, R., McNichols, M. and Wilson, G.P.** (1995) "Discretionary Disclosure and External Financing", *The Accounting Review*, **70**(1): 135-150.
- Freeman, R.E.** (1984) "*Strategic Management: A Stakeholder Approach*", Pittman Publishing, Marshfield, MA.
- Freeman, R.E.** (2001) "A Stakeholder Theory of The Modern Corporation", In: **T. Beauchamp** and **N. Bowie**, Editors, *Ethical Theory and Business* (6th ed.), Prentice-Hall, Upper Saddle River, NJ, pp: 56-65.
- Gray, S.** (1988) "Towards A Theory of Cultural Influence on The Development of Accounting Systems Internationally", *ABACUS*, **24**: 1-15
- Gray, S.J., Gary, K.M. and Clare, B.R.** (1993) "Voluntary Disclosure Decisions by U.S., U.K. and Continental European Multinationals", *Paper presented at Academy of International Business Annual Meeting*, Hawaii.
- Gray, S.J., Meek, G.K. and Roberts, C.B.** (1995) "International Capital Market Pressures and Voluntary Annual Report Disclosures by US and UK Multinationals", *Journal of International Financial Management & Accounting*, **6**(1): 43-68.
- Groom, C., Du, S., Qu, W. and Sims, R.** (2004) "Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies—An Examination of The Changing Environment and Current Issues", *Paper Presented at the 2004 Dest (CHESI) Beijing Conference*.
- Hossain, M., Perera, M.B. and Rahman, A.R.** (1995) "Voluntary Disclosure in The Annual Reports of New Zealand Companies", *Journal of International Financial Management and Accounting*, **6**(1): 69-87.
- Key, S.** (1999) "Toward A New Theory of The Firm: A Critique of Stakeholder Theory", *Management Decision*, **37**(4): 317-348.
- Lang, M. and Lundholm, R.** (1993) "Cross-Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure", *Journal of Accounting Research*, **31** (Autumn): 306-360.

- Meek, G.K. and Gray, S.J.** (1989) "Globalization of Stock Markets and Foreign Listing Requirements: Voluntary Disclosures by Continental European Companies Listed on The London Stock Exchange", *Journal of International Business Studies*, **20**(2): 315-338.
- Meek, G.K., Robert, C.B. and Gray, S.J.** (1995) "Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations", *Journal of International Business Studies*, **26**: 555-572.
- Mitton, T.** (2002) "A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises", *Journal of Financial Economics*, **64**(2): 215-241.
- Sean, W., Louise, E. and Zarzeski, T.** (2001) "Nonfinancial Disclosures Across Anglo-American Countries", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, **10**(1), (spring): 71-83
- Waddock, S.A., Bodwell, C. and Graves, S.B.** (2002) "Responsibility: The New Business Imperative", *Academy of Management Executive*, **16**(2): 132-148.
- Wallace, R.S., Naser, K. and Mora, A.** (1994) "The Relationship between The Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and Firm Characteristics in Spain", *Accounting and Business Research*, **25**(97): 41-53.
- Wen, Q. and Philomena, L.** (2006) "Cultural Impact on Chinese Corporate Disclosure – A Corporate Governance Perspective", *Managerial Auditing Journal*, **21**(3): 241-264.
- www.tadawul.com.sa

ملاحق البحث

ملحق (١). قائمة معلومات الإفصاح الاختياري.

م	المعلومات
١	معلومات تاريخية عن الشركة
٢	الهيكل التنظيمي للشركة
٣	بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة
٤	بيان بالاستراتيجية والأهداف المالية
٥	بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية
٦	بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية
٧	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة الحالية
٨	تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة المستقبليه
٩	سياسة الأبحاث والتطوير
١٠	مواقع أنشطة البحث والتطوير
١١	عدد العاملين في البحث والتطوير
١٢	التنبؤات "النوعية" غير الكمية بالمبيعات
١٣	التنبؤات الكمية للمبيعات
١٤	التنبؤات "النوعية" غير كمية بالربح
١٥	التنبؤات الكمية للأرباح
١٦	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية
١٧	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية
١٨	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات
١٩	أعمار المدراء
٢٠	الشهادات العلمية للمدراء
٢١	الخبرات العملية للمدراء
٢٢	مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها
٢٣	معلومات عن العاملين
٢٤	توزيع العاملين داخل إدارات الشركة
٢٥	عدد العاملين للعامين الماضيين
٢٦	مبررات التغيير في عدد العاملين
٢٧	تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية
٢٨	مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة

المعلومات	م
التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم	٢٩
من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	٣٠
أسماء أعضاء لجنة التعويضات	٣١
المبالغ المصروفة على التدريب	٣٢
نوعية التدريب	٣٣
نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	٣٤
عدد العاملين الذين تم تدريبهم	٣٥
معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	٣٦
تكاليف السلامة في الشركة	٣٧
سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	٣٨
برنامج حماية البيئة	٣٩
التبرعات الخيرية	٤٠
البرامج الاجتماعية	٤١
المعلومات القطاعية	٤٢
تحليل المنافسين	٤٣
حصة السوق	٤٤
معدلات الربحية	٤٥
معدلات التدفق النقدي	٤٦
معدلات السيولة	٤٧
معلومات مالية تاريخية - ست سنوات	٤٨
معلومات عن الإعلانات	٤٩
تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة	٥٠
تأثير التضخم على نتائج الشركة	٥١
تأثير التضخم على الأصول	٥٢
تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	٥٣
معلومات عن العملة الأجنبية	٥٤
نوعية حملة الأسهم	٥٥
القيمة السوقية في نهاية السنة	٥٦
اتجاهات القيمة السوقية	٥٧
تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	٥٨
مهام لجنة المراجعة	٥٩
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	٦٠

ملحق (٢). التحليل الإحصائي.

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 52.0 N of Items = 60

Alpha = 0.7709

Frequency Table

معلومات تاريخية عن الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	5	9.6	9.6	9.6
	1	47	90.4	90.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

الهيكل التنظيمي للشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	37	71.2	71.2	71.2
	1	15	28.8	28.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف العامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	19	36.5	36.5	36.5
	1	33	63.5	63.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	24	46.2	46.2	46.2
	1	28	53.8	53.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف التسويقية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	24	46.2	46.2	46.2
	1	28	53.8	53.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

بيان بالاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	42	80.8	80.8	80.8
1	10	19.2	19.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير الاستراتيجيات على نتائج الشركة الحالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	35	67.3	67.3	67.3
1	17	32.7	32.7	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تأثير الاستراتيجية على نتائج الشركة المستقبلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	36	69.2	69.2	69.2
1	16	30.8	30.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

سياسة الأبحاث والتطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	37	71.2	71.2	71.2
1	15	28.8	28.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مواقع أنشطة البحث والتطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	38	73.1	73.1	73.1
1	14	26.9	26.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

عدد العاملين في البحث والتطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات "النوعية" غير الكمية بالمبيعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	82.7	82.7	82.7
	1	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات الكمية بالمبيعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	42	80.8	80.8	80.8
	1	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات "النوعية" غير الكمية بالربح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	42	80.8	80.8	80.8
	1	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات الكمية للأرباح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	82.7	82.7	82.7
	1	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	47	90.4	90.4	90.4
	1	5	9.6	9.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	41	78.8	78.8	78.8
	1	11	21.2	21.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

أعمار المدراء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

الشهادات العلمية للمدراء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

الخبرات العلمية للمدراء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	52	100.0	100.0	100.0

مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	52	100.0	100.0	100.0

معلومات عن العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	40	76.9	76.9	76.9
1	12	23.1	23.1	100.0
Total	52	100.0	100.0	

توزيع العاملين داخل إدارات الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

عدد العاملين للعاملين الماضيين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	47	90.4	90.4	90.4
1	5	9.6	9.6	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مبررات التغيير في عدد العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	48	92.3	92.3	92.3
1	4	7.7	7.7	100.0
Total	52	100.0	100.0	

تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	41	78.8	78.8	78.8
1	11	21.2	21.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصروفة لهم لاغرائهم
للائضمام للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	31	59.6	59.6	59.6
1	21	40.4	40.4	100.0
Total	52	100.0	100.0	

التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	43	82.7	82.7	82.7
1	9	17.3	17.3	100.0
Total	52	100.0	100.0	

من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

أسماء أعضاء لجنة التعويضات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	51	98.1	98.1	98.1
	1	1	1.9	1.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المبالغ المصروفة على التدريب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	49	94.2	94.2	94.2
	1	3	5.8	5.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

نوعية التدريب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	82.7	82.7	82.7
	1	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

نوعية العاملين الذين تم تدريبهم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	40	76.9	76.9	76.9
	1	12	23.1	23.1	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

عدد العاملين الذين تم تدريبهم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	82.7	82.7	82.7
	1	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	48	92.3	92.3	92.3
	1	4	7.7	7.7	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تكاليف السلامة في الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	48	92.3	92.3	92.3
	1	4	7.7	7.7	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

سلامة المنتجات وعم تأثيرها في البيئة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	46	88.5	88.5	88.5
	1	6	11.5	11.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

برنامج حماية البيئة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	42	80.8	80.8	80.8
	1	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

التبرعات الخيرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	82.7	82.7	82.7
	1	9	17.3	17.3	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

البرامج الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	42	80.8	80.8	80.8
	1	10	19.2	19.2	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

المعلومات القطاعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	34	65.4	65.4	65.4
	1	18	34.6	34.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تحليل المنافسين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	50	96.2	96.2	96.2
1	2	3.8	3.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

حصة السوق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	41	78.8	78.8	78.8
1	11	21.2	21.2	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معدلات الربحية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	23	44.2	44.2	44.2
1	29	55.8	55.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معدلات التدفق النقدي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	27	51.9	51.9	51.9
1	24	46.2	46.2	98.1
11	1	1.9	1.9	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معدلات السيولة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	36	69.2	69.2	69.2
1	16	30.8	30.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معلومات مالية تاريخية - ست سنوات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	37	71.2	71.2	71.2
1	15	28.8	28.8	100.0
Total	52	100.0	100.0	

معلومات عن الإعلانات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	39	75.0	75.0	75.0
	1	13	25.0	25.0	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	51	98.1	98.1	98.1
	1	1	1.9	1.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تأثير التضخم على نتائج الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	51	98.1	98.1	98.1
	1	1	1.9	1.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تأثير التضخم على الأصول

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	50	96.2	96.2	96.2
	1	2	3.8	3.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	50	96.2	96.2	96.2
	1	2	3.8	3.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

معلومات عن العملة الأجنبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	10	19.2	19.2	19.2
	1	42	80.8	80.8	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

نوعية حملة الأسهم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	37	71.2	71.2	71.2
	1	14	26.9	26.9	98.1
	11	1	1.9	1.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

القيمة السوقية في نهاية السنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	47	90.4	90.4	90.4
	1	5	9.6	9.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

اتجاهات القيمة السوقية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	47	90.4	90.4	90.4
	1	5	9.6	9.6	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	33	63.5	63.5	63.5
	1	19	36.5	36.5	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

مهام لجنة المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	29	55.8	55.8	55.8
	1	22	42.3	42.3	98.1
	11	1	1.9	1.9	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

عدد اجتماعات لجنة المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	84.6	84.6	84.6
	1	8	15.4	15.4	100.0
	Total	52	100.0	100.0	

An Assessment of Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Saudi Joint Stock Companies

Saad M. Mariq

*Assistant Professor, Accounting Department
King Khalid University, Abha, Saudi Arabia*

Abstract. The purpose of this study is to examine the voluntary disclosure across the Saudi Joint Stock Companies that listed on the Saudi Capital Market Authority. A checklist of voluntary disclosure was developed and analyses were carried out on the 2005 financial reports of 52 Saudi Joint stock Companies.

Table (5) and (6) display the average of the areas of voluntary disclosure made by Saudi joint stock companies. The finding reveals that there was willingness of Saudi companies to provide voluntary information in addition to the disclosure requirement.

The Results indicate that the most frequently disclosed areas are the company historical information, financial and marketing targets, the role and function of audit committee, details of names and qualifications of audit committee members and stakeholder interest information.